S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3099
21 July 1992

ARABIC

مجلس الأمن

UN LIBRARY
JUL 24 1992
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والتسعين بعد الالف الثالثة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/١٦

الرئيس :	السيد جيسس	(الرأس الاخضر)
الاعضاء :	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	اكوادور	السيد أيالا لاسو
	بلجيكا	السيد نوتردام
	زمبابوي	السيد ممبنغوي
	الصين	السيد لي داويو
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد أريّا
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	النمسا	السيد هوهنفلنر
	الهند	السيد غاريخان
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد بركنس
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750,2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-60946 ١٤٨١ن(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال .

الحالة في كمبوديا

التقرير الخاص الثاني للأمين العام عن السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا (S/24286)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله .

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة . معروض على أعضاء المجلس التقرير الخاص الثاني للأمين العام عن السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا (S/24286) . ومعروض على الأعضاء أيضا الوثيقة S/24320 ، التي تتضمن نص مشروع القرار الذي أُعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس . أود أن ألفت الانتباه الى التنقيحات التالية لمشروع القرار كما وردت في صيغته المؤقتة .

في الفقرة الرابعة ، من السطر الثاني ينبغي حذف الفاصلة الواردة بعد كلمة "كمبوديا" .

في الفقرة العاشرة ، يُستعاض عن الكلمات الواردة بعد كلمة "عنصر" بالكلمات التالية "الذي يتولى الإشراف أو المراقبة على الأجهزة الإدارية القائمة" .

أفهم أن المجلس على استعداد للانتقال الى التصويت على مشروع القرار المعروض أمامه حسبما جرى تنقيحه شفويا في صيغته المؤقتة . ما لم أسمع أي اعتراض ، فساعتبر أن الأمر كذلك .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

قبل التصويت على مشروع القرار ، أُعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد ميريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن طبيعة التقرير الخاص بكمبوديا الذي قدمه الامين العام الى مجلس الامن لا يدفع الى الاعتقاد بأن تنفيذ اتفاقات باريس سيمضي دون عقبات .

إن وفد بلادي يشعر بالطبع بالسرور إزاء الوزع شبه الشامل للعناصر العسكرية للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . إنني أُثني على الامين العام ، وعلى ممثله الخاص في كمبوديا وعلى جميع الاعضاء في السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا على كدهم وجدهم . وبفضلهم أن للأمم المتحدة ، في المجال العسكري أداة تشغيلية أعدت للعمل حالما تسمح الظروف .

ومن ناحية أخرى ، أن أحد الاحزاب في كمبوديا ، وهو حزب كمبوتشيا الديمقراطية ، ما يزال ممعنا في رفضه التعاون مع الامم المتحدة . وفي هذا الصدد أبلغنا الامين العام ، من جملة أمور أخرى ، بأن هذا الحزب يرفض إيواء قواته ، وأنه لا يسمح للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا بحرية الوصول غير المقيد للمناطق الخاضعة لسيطرته وأنه ليس على استعداد للكف عن ارتكاب المزيد من انتهاكات وقف إطلاق النار . إن فرنسا تدين موقف حزب كمبوتشيا الديمقراطية ، هذا الموقف الذي لا يعرض للخطر المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار فقط ولكن أيضا التسوية السياسية الشاملة للنزاع الكمبودي .

وكما يعلم أعضاء مجلس الامن ، أن هذه التسوية قد طورت في إطار عملية سمحت لجميع الاطراف بعرض وجهات نظرها . والحل التوافقي النهائي ، آخذا في الاعتبار رغبات الجميع على حد سواء ، قد تمثل في شكل اتفاقات باريس . ولدى توقيع الاتفاقات ألزمت جميع الاحزاب نفسها بتطبيق تلك الاتفاقات دون تحفظ . ولا يمكن لاي فريق أن ينتحل لنفسه ، ونحن في منتصف الطريق لتنفيذ الاتفاقات ، حق إعاقة تنفيذها . وينبغي للحوار بين المجلس الوطني الاعلى والسلطة الانتقالية للأمم المتحدة أن يجعل من الممكن التغلب على الصعوبات الكامنة في العملية المعقدة المتمثلة في معالجة مظالم فريق واحد أو غيره عندما تستند هذه المظالم الى أساس صحيح . هذا هو النهج الذي سار عليه الممثل الخاص فضلا عن السفراء في فنوم بنه .

ويظهر لنا تقرير الامين العام انه تم ارتياد جميع السبل للحوار مع حزب كمبوتشيا الديمقراطية . وعليه ، التقى السيد اكاشي ، الممثل الخاص للامين العام ، مرات عديدة مع زعماء الحزب المعني . وبالمثل قامت السلطة الانتقالية للامم المتحدة باتخاذ التدابير الهادفة للاستجابة الى شواغل حزب كمبوتشيا الديمقراطية . وأخيرا ، وفي المؤتمر الوزاري الخاص بإعادة بناء وإنعاش كمبوديا ، المعقود في طوكيو في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، جرى التقدم بمقترحات غير رسمية تأخذ في الحسبان الشواغل التي أعرب عنها حزب كمبوتشيا الديمقراطية . وبالرغم من ذلك ، فإن الحزب لم تَلِن قناته ولو بشأن نقطة واحدة في موقفه .

إن مجلسنا لا يمكن أن يتسامح بشأن قيام أحد الاحزاب بتعريض نجاح العملية كلها للخطر نتيجة لسلوكه المعوق .

وأود أن أضيف اننا بحاجة إلى أن نضع في اعتبارنا أن العملية التي تقوم بها الامم المتحدة لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق بحجم الموارد البشرية والمادية والمالية التي يلتزم المجتمع العالمي بتخصيصها لها . وهذه الجهود تتناسب مع هدف التسوية : تمكين كمبوديا من استعادة السلام الاهلي والوحدة الوطنية وتكريس طاقاتها ومهاراتها بالكامل لبناء مستقبلها .

ووفد بلادي يؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار المطروح الآن على أعضاء مجلس الامن . وهذا النص تراعى فيه طلبات كمبوتشيا الديمقراطية دون الموافقة على بعض العناصر المغالى فيها .

فضلا عن ذلك ، يعرب مشروع القرار بوضوح عن إدانة مجلس الامن للتعويق الناجم عن مسلك حزب كمبوتشيا الديمقراطية . ولذلك فإنه نص حازم متوازن جيدا ، سيلقى - كما آمل - الموافقة الإجماعية للمجلس .

للمرة الثانية خلال أسابيع قليلة ، يعرض الامين العام على المجلس الصعوبات التي تواجهها السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا في تنفيذ اتفاقات جنيف بسبب رفض أحد الاطراف التعاون .

وفرنسا تتوقع أن يُستمع بسرعة إلى الرسالة التي يستعد مجلس الامن لتوجيهها ، حيث يعتمد نجاح جهودنا جميعا على هذا . وإذا لم يكن هذا هو الحال ، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يظل واضعا المسألة قيد نظره عن طريق الامين العام ، وأن يتخذ التدبير الضروري للبدء في تنفيذ اتفاقات باريس .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ التوقيع على اتفاقات باريس ، بذل المجلس الوطني الاعلى برئاسة الامير سيهانوك والسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا جهودا هائلة لتنفيذ الاتفاقات ، وقد أنجز بعض التقدم . وهذا يستحق تقديرنا . لقد دخلت عملية السلام في كمبوديا الآن المرحلة الثانية الحاسمة لوقف إطلاق النار التي لها أثر مباشر على ما إذا كانت كمبوديا ستمر

بمرحلة انتقال سلسة وتجرى الانتخابات العامة على النحو المقرر وتتوصل في نهاية الأمر إلى تسوية سياسية شاملة . والوفد الصيني يؤيد الجهود التي يبذلها المجلس الوطني الأعلى والسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا لتنفيذ المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار على النحو المقرر . ونأمل أن تتعاون جميع الأطراف في كمبوديا تعاونا وثيقا - تحت زعامة الأمير سيهانوك - مع السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا لتكفل بافعالها الحقيقية الإتمام الناجح للمرحلة الثانية لوقف إطلاق النار .

لقد لاحظنا أنه لأسباب مختلفة نشأت مشاكل محددة ووجهات نظر مختلفة خلال تنفيذ اتفاقات باريس ، وخاصة فيما يخص المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار . ويرى الوفد الصيني أن عملية السلام في كمبوديا من المقرر لها أن تظل وأنه ينبغي ألاَّ يُسمح لأية صعوبات أو عقبات أن تعوق التنفيذ الشامل لاتفاقات باريس . وخلال تنفيذ تلك الاتفاقات ، إن الاختلافات بين الآراء مسألة لا يمكن تجنُّبها وينبغي حلها بطريقة ملائمة من جانب المجلس الوطني الأعلى والسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا عن طريق التشاور والحوار حتى يقضى على سوء الفهم ويتوصل إلى تفاهم مشترك . وأي شيء قد يؤدي إلى مواجهة أو عداء أو إلى حدة التناقضات ينبغي تجنُّبه . والقيام بهذا وحده هو الذي يمكن به الحفاظ على قوة دفع عملية السلام في كمبوديا وتنفيذ اتفاقات باريس بشكل شامل بالمشاركة التامة لجميع الأطراف في كمبوديا .

إن الصين - شأنها شأن سائر أعضاء المجتمع الدولي - تأمل بإخلاص أن تحقق كمبوديا في وقت مبكر السلام والوفاق الوطني لتبدأ المضي على الطريق نحو إعادة البناء الوطني وإعادة التأهيل في أقرب وقت ممكن . إننا لا نريد أن نرى تجدُّد القتال والاضطرابات في كمبوديا . لقد قام المجتمع الدولي بقدر كبير من العمل المفيد نحو تسوية المسألة الكمبودية ؛ ومع ذلك ، فإن العامل الحاسم للحل النهائي لهذه المسألة يكمن في نهاية الأمر في الجهود المشتركة التي تبذلها الأطراف الأربعة في كمبوديا .

لقد كان رأي الوفد الصيني دائما ولا يزال أن اتفاقات باريس هي الثمرة التي أمكن جنيها بعد مشقة لجهود مطولة لا تكل بذلتها الأطراف الكمبودية والمجتمع الدولي ،

وأن على الأطراف الموقّعة على الاتفاقات التزاما لا يمكن تجنّبه بتنفيذ أحكامها تنفيذا صارما وبأسلوب شامل ومتوازن . وأي شيء يؤدي إلى تنفيذ الاتفاقات يحظى بتأييدنا وأي شيء يعمل على عكس ذلك لن ينال تأييدنا . ونحن نأمل أن تتمكن جميع الأطراف في كمبوديا من وضع مصالحها الوطنية أولا وقبل كل شيء ، وأن تتعاون - تحت قيادة المجلس الوطني الأعلى برئاسة الأمير سيهانوك - تعاونا وثيقا مع السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، للمساهمة في التنفيذ الشامل لاتفاقات باريس .

واستنادا إلى الموقف المذكور آنفا ، ستصوّت الصين لصالح مشروع القرار .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن النمسا تشعر بقلق عميق إزاء العقبات الموضوعة أمام السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا في تنفيذ خطة السلام من أجل كمبوديا .

إن المجتمع الدولي لم يكلّ في جهوده طوال سنوات عديدة لإيجاد حل سلمي للنزاع في هذا البلد الذي طالت معاناته . وأخيرا ، وبعد مفاوضات طويلة مضنية ، أسفر توقيع جميع الأطراف على اتفاقات باريس عن خطة لتسوية النزاع الكمبودي . وألقت هذه الخطة عبئا هائلا على المجتمع الدولي ، وعلى هذه المنظمة بشكل خاص . ولم يفشل أي منهما في تحمّل مسؤولياته . الأمم المتحدة لا تزال تضطلع بواحدة من أكبر العمليات التي اضطلعت بها على الإطلاق وأكثرها نفقة ، وهي السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . والمجتمع الدولي - كما دلل مؤخرا في المؤتمر الوزاري في طوكيو - أعرب عن رغبته في تأييد شعب كمبوديا تأييدا تاما في سعيه من أجل إعادة التأهيل وإعادة البناء عن طريق مساعدة فنية ومالية ذات نطاق واسع .

والنمسا - التي باعتبارها رئيسة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ظلت تسهم باستمرار في جهود المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى الحل السلمي - تسهم الآن مرة أخرى في هذه الجهود ، سواء عن طريق تقديم الأفراد العسكريين والمدنيين ورجال الشرطة إلى السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا أو عن طريق تقديم المساعدة الكبيرة ، على نحو ما تعهدت به ، في جملة أمور ، في مؤتمر طوكيو .

وفي ضوء هذا الالتزام الدقيق من جانب المجتمع الدولي ، وبالنظر إلى التنفيذ المخلص من جانب ثلاثة من الاطراف الكمبودية الاربعة لجميع الالتزامات المقطوعة بناء على اتفاقات باريس ، فإن عدم قيام أحد أطراف النزاع ، وهو حزب كمبوتشيا الديمقراطية ، بالامتثال التام لالتزاماته المتعهد بها بإرادة حرة بالتوقيع على اتفاقات باريس ، يعدّ أمرا غير مقبول على الإطلاق .

إن الرفض المستمر من جانب أحد أطراف النزاع للتعاون مع السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا في عملية المعسكرات ونزع السلاح لا يعرّض قدرة السلطة الانتقالية على الالتزام بالجدول الزمني الذي وضعه هذا المجلس فحسب ، ولكن يمكن أن يهدد بالخطر في نهاية الامر عملية السلام بأسرها . ولا يمكن لمجلس الامن أن يقبل تلك المخاطرة ، ولذلك ينبغي أن يتخذ اجراء إجماعيا بشأن مشروع القرار المطروح عليه . والنمسا تؤيد بشدة هذا القرار من جانب المجلس لانه يدعم أي إجراء يتخذه المجلس ليضمن الامتثال لجميع قراراته .

إن السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا اتخذت كل الخطوات الممكنة للوفاء بجميع الشواغل المشروعة لحزب كمبوتشيا الديمقراطية وذلك بتعزيز آليات التحقق وإيلاء الاولوية لوزع مكونات الادارة المدنية . وعلى حزب كمبوتشيا الديمقراطية الآن أن يفي بالتزاماته دون مزيد من التاخير . ونحن ندعوه إلى الانصياع إلى هذا النداء والمشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك : كمبوديا مستقلة سلمية ذات سيادة كاملة .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن يعرب عن تقديره لتقرير الامين العام بشأن كمبوديا . وكما يلاحظ من التقرير ، أُحرز تقدم كبير في تعبئة السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا . ويود وفدي أن يشيد بالامين العام وممثله الخاص ، السيد أكاشي على جهودهما في هذا الصدد .

واليابان ، شانها شأن المتكلمين السابقين ، يساورها القلق إزاء الحالة الصعبة السائدة حاليا في كمبوديا ، إذ نجد أن ثلاثة أحزاب تتعاون مع السلطة ، ولكن الموقف غير المتعاون وغير الواقعي من جانب حزب واحد يؤدي الى تعطيل أنشطة السلطة ، بل يشكل تهديدا لتنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا وفي حينه .

وترى اليابان أنه يتعين على مجلس الامن الآن أن يتصرف بسرعة ويتخذ التدابير اللازمة لعكس اتجاه هذه الحالة في كمبوديا . وفي الواقع اتخذت السلطة خطوات مختلفة بالفعل للاستجابة بشكل مرن لشواغل الحزب الوحيد المقصود ، على سبيل المثال ، عن طريق تعزيز آليات التحقق والتعجيل بتعبئة موظفي إدارتها المدنية . إن حزب كمبوديا الديمقراطية ينبغي أن يستجيب الآن لشواغل المجتمع الدولي ويتعاون مع السلطة وذلك بالانضمام الى المرحلة الثانية .

وختاما ، يود وفدي أن يؤكد على أهمية التمسك بالجدول الزمني المقرر ، الذي يدعو الى إجراء انتخابات حرة نزيهة في موعد أقصاه أيار/مايو ١٩٩٣ ، وتحقيقا لهذا الهدف من الضروري لجميع الاحزاب أن تفي بالتزاماتها بمقتضى اتفاق باريس .

السيد بيركينس (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشترك وفدي اليوم في التصويت لاعتماد مشروع القرار بشأن كمبوديا . وهذا يبيّن قلقنا البالغ المستمر إزاء عدم وفاء حزب كمبوتشيا الديمقراطية بالتزاماته الرسمية بمقتضى اتفاقات باريس . ولاحظ الامين العام في تقريره الاخير للمجلس أن التنفيذ الناجح لهذه الاتفاقات يعتمد على تعاون جميع الاحزاب . ويتعين على حزب كمبوتشيا الديمقراطية أن يسمح للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا بحرية الوصول الى المناطق الواقعة تحت سيطرته ، وبالتالي يمكن الامم المتحدة من التنفيذ الفوري للمسؤوليات المناطة بها المدنية والعسكرية والانتخابية وفي مجال حقوق الإنسان .

وتأسف الولايات المتحدة الامريكية عميق الاسف أن حزب كمبوتشيا الديمقراطية لا يزال متعنتا في مواجهة المبادرات التي اتخذتها السلطة لمراعاة شواغله المشروعة . وهذه تتضمن التحقق بشكل أفضل من انسحاب القوات الاجنبية والوزع المعجل لموظفي الإدارة المدنية التابعين للسلطة ، وتعزيز دور المجلس الوطني الاعلى باعتباره الممثل الخارجي لكمبوديا .

وإن اهتمام المجتمع الدولي بتسهيل تعاون حزب كمبوتشيا الديمقراطية مع السلطة يتجلى في بيان رئيس مجلس الامن الصادر في ١٢ حزيران/يونيه والجهود الحسنة النية التي ترجو من مسؤولي حزب كمبوتشيا الديمقراطية الرد على الورقة غير الرسمية المقدمة للمجلس الوطني الاعلى في طوكيو في الشهر الماضي . وقد قبلت جميع الاحزاب الكمبودية الاخرى الحاجة الى التنفيذ الكامل والفوري لخطة الامم المتحدة للتسوية .

وحكومة بلادي تقدر الاهمية المستمرة للجهود المبذولة وتود أن تؤكد على هذه الاهمية ، وخاصة من البلدان الواقعة في المنطقة ، لاقناع حزب كمبوتشيا الديمقراطية بالتحرك فورا الى المرحلة الثانية . إن قادة حزب كمبوتشيا الديمقراطية لن يكسبوا شيئا بل سيفقدون الكثير باستمرارهم في عرقلة عملية السلم . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينتظرهم الى ما لا نهاية وينبغي أن يكون مستعدا لتنفيذ اتفاقات باريس بهم أو دونهم .

وكما يلاحظ في مشروع القرار الذي نعتمده اليوم ، إن مساعدة التنمية لكمبوديا لن تنتفع منها إلا الاحزاب المتعاونة مع السلطة . وإن الانتخابات الحرة النزيهة بين الاحزاب الملتزمة بالعملية كلها ستعقد حسب الجدول الزمني وستتخذ جميع الخطوات الضرورية لكفالة نجاح حكومة وطنية جديدة .

وختاما أود أن أقول إن الولايات المتحدة الامريكية تعتقد أن خطة السلطة هي أفضل سبيل لتأمين السلم الذي يستحقه شعب كمبوديا . ولذا فإننا نناشد مرة أخرى جميع الاطراف في اتفاقات باريس ، وخاصة حزب كمبوتشيا الديمقراطية التنفيذ الفوري الدقيق لخطة السلطة والالتزام بالاتفاق الموقع في باريس في شهر تشرين الاول/اكتوبر الماضي .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

نحن أيضا نرحب بتقرير الامين العام ونؤيد بقوة أحكام مشروع القرار . على مدى بعض الوقت اتضح بالفعل ، كما تبين من التقرير ، أن حزب كمبوتشيا الديمقراطية لم يمد يد التعاون اللازم للسماح للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا بتنفيذ مهامها . فهو لم يسمح للسلطة بحرية الوصول الى الاقليم الخاضع لسيطرتها ، ويرفض الانتقال الى المرحلة الثانية لوقف اطلاق النار ، ولم يقدم حتى الآن أي دليل يدعم مزاعمه بأن قوات أجنبية لا تزال موجودة في كمبوديا ، كما نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات المستمرة لوقف اطلاق النار والاخطار التي يواجهها موظفو السلطة نتيجة لذلك .

إن السلطة والمجتمع الدولي بذلا جهودا كبيرة لتلافي شواغل حزب كمبوتشيا الديمقراطية ، فيما يمكن أن يتصل اتصالا مشروعا بتنفيذ اتفاقات باريس . والسلطة تتولى الآن المسؤولية عن الوكالات والهيئات والمكاتب الإدارية داخل كمبوديا لكفالة بيئة سياسية محايدة تفضي الى انتخابات حرة نزيهة .

ونأمل أن يكون بالإمكان التعجيل بهذه العملية ، وهذا هو ما يدعو إليه مشروع القرار هذا ، ونأمل أن هذه العملية ستقنع أيضا حزب كمبوتشيا الديمقراطية أن من مصلحته ، وكذلك من مصلحة الجميع ، تطبيق اتفاقات باريس كلها دون المزيد من الجلبة . وحتى الآن لم يستجب لهذه الجهود ، وإن الاعمال التي يقوم بها حزب كمبوتشيا الديمقراطية حاليا تهدد عملية السلم برمتها كما تهدد فرص شعب كمبوتشيا في التمتع بالسلم والاستقرار وتقرير المصير .

ولهذا السبب تحث حكومة بلادي حزب كمبوتشيا الديمقراطية على العمل مع السلطة بالكامل ودون شروط للسماح بتنفيذ المرحلة الثانية لوقف اطلاق النار في جميع أنحاء كمبوديا باسرع وقت ممكن . ومن الضروري حقا أن تعمل جميع الاحزاب معا من أجل ذلك المستقبل المشترك لانه لا يمكن لهذا أن يتحقق دون العمل المشترك لجميع الاحزاب الاربعة .

(السير ديفيد هناي ،
المملكة المتحدة)

كما نناشد المجتمع الدولي أن يكفل التنفيذ الناجح للتسوية السياسية الشاملة ، وبصفة خاصة نحث تلك الدول المتاخمة لكمبوديا أن تفي بالتزاماتها بمقتضى المادة ٧ من المرفق الثاني باتفاق باريس الاول - ويسرنا كثيرا أن نرى ورود إشارة في مشروع القرار الى مسؤولية الدول المجاورة .

إن اعادة تأهيل كمبوديا لا يمكن أن تتحقق إلا بإحراز تقدم صوب تنفيذ التسوية السياسية الشاملة . ولا يمكن لاي حزب يعرقل عملية السلم أن يتوقع بالطبع ان ينتفع من تدفق الاموال الدولية التي تم التعهد بمنحها في مؤتمر طوكيو ، الذي قامت الحكومة اليابانية بترؤسه بنجاح كبير وأسفر عن تلك النتائج المبشرة بالخير والمشجعة .

ونعتقد أن السلطة ينبغي أن تواصل جهودها لضمان تنفيذ التسوية السياسية الشاملة ، وقبل كل شيء لضمان إجراء انتخابات حرة نزيهة بشكلها المقرر ، إما في نيسان/ابريل أو أيار/مايو ١٩٩٣ .

السيد فورنتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن وفد الاتحاد الروسي يساوره قلق عميق ازاء الحالة البالغة الصعوبة التي تكتنف الآن التسوية الكمبودية في المرحلة الثانية من تنفيذها . وهو يشاطر الامين العام للامم المتحدة القلق الذي أعرب عنه في تقريره (S/24286) ، إزاء حقيقة أن طرفا من الاطراف الكمبودية الاربعة - حزب كمبوتشيا الديمقراطية - تقاعس عن اتخاذ الخطوات الضرورية للوفاء بالتزاماته بإعادة تجميع قواته المسلحة وإيوائها . هذا ، علاوة على أن ذلك الطرف ، كما أشار الامين العام ، لم يتخذ عددا من الخطوات الاخرى التي كان عليه أن يتخذها ضمانا للامتثال الصارم لاتفاقات باريس . وكانت نتيجة ذلك ، كما جاء في التقرير ، أن قدرة السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا على الالتزام بالجدول الزمني المحدد في قرار مجلس الامن قد تعرضت لخطر شديد . ولا يسع الوفد الروسي إلا أن يشير أيضا إلى أن الخمير الحمر قد ارتكبوا عددا من انتهاكات وقف اطلاق النار .

في ظل هذه الظروف ، يواجه مجلس الامن الحاجة إلى كفالة عودة عملية التسوية الكمبودية مرة أخرى إلى مسار الامتثال الصارم من جانب جميع أطراف اتفاقات باتريس دون استثناء . إن عملية السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، التي يجري تنفيذها لصالح الشعب الكمبودي باسره ، ينبغي مواصلة تنفيذها بكل دقة في إطار اتفاقات باريس دون حيد . كما أن أية مشاكل أو شواغل قد تنشأ لدى أي طرف من الاطراف المعنية أثناء تلك العملية ينبغي أيضا معالجتها بصرامة وفقا للخطة المتفق عليها واتفاقات باريس ، بزيادة تعزيز التعاون بين المجلس الوطني الاعلى والسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا .

ومشروع القرار المعروض على مجلس الامن اليوم هو بالفعل خطوة في هذا الاتجاه . فهو يؤكد على عدم وجود بديل للتسوية السياسية والمصالحة الوطنية على اساس اتفاقات باريس ، وعلى أن مجلس الامن قد عقد العزم على إتمام هذه العملية ، وعلى السعي دون هوادة من أجل اجراء انتخابات في كمبوديا في موعد لا يتجاوز أيار/ مايو ١٩٩٣ . وفي الوقت ذاته ، يؤمن مجلس الامن بانه لا يحق لاي طرف من الاطراف

الكمبودية أن يعرقلعملية استعادة السلم والأمن في كمبوديا وفقا لاتفاقات باريس . ومما يكتسب أهمية خاصة في هذا الصدد ، أن تضمن جميع الأطراف الكمبودية السلامة الكاملة لأفراد الأمم المتحدة .

وسوف يصوت الوفد الروسي لصالح مشروع القرار المطروح علينا . ونحن نؤيد نية الأمين العام المعلنة على مواصلة العملية ، على النحو المحدد في تقريره ، اقترانا بالجهود المتواصلة الرامية إلى إقناع قيادة حزب كمبوتشيا الديمقراطية بالانضمام إلى المرحلة الثانية من وقف اطلاق النار ، والتعاون مع السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، ومع الأطراف الثلاثة الاخرى .

ووفد الاتحاد الروسي ، فيما يخصه ، يعيد التأكيد على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية في كمبوديا من خلال الامتثال التام من جانب جميع الأطراف لاتفاقات باريس ، ووفقا للجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الخامس الثاني عن السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، وأن أوجه تحية حارة لممثله الخاص ، السيد أكاشي ، ولجميع أفراد السلطة الانتقالية ، على جهودهم الدؤوبة لتنفيذ أحكام اتفاقات باريس .

لقد علم وفد بلادي ، بقلق متزايد ، بتأخير تنفيذ المرحلة الثانية من وقف اطلاق النار ، وبخاصة فيما يتعلق بإعادة تجميع وإيواء القوات المسلحة التابعة للأطراف الكمبودية الأربعة . كما لاحظ أن هذا التأخير يعزى أساسا إلى رفض حزب كمبوتشيا الديمقراطية الامتثال للاتفاقات . وبلجيكا تشجب هذا السلوك من جانب حزب كمبوتشيا الديمقراطية ، الذي كان أثره الرئيسي أن ما لا يزيد على ٥ في المائة فقط من القوات البالغ عددها ٠٠٠ ٢٠٠ جندي ، والتي كان من المقرر إيواؤها ، هي التي أمكن إعادة وزعها في مناطق الايواء اعتبارا من ١١ تموز/يوليه . أخيرا ، نلاحظ أن حزب كمبوتشيا الديمقراطية تقاعس عن الوفاء بالتزامات أخرى منصوص عليها في الاتفاقات . وأشير هنا إلى رفضه السماح للسلطة الانتقالية بالوصول الحر وغير المقيد إلى المناطق الواقعة تحت سيطرته ، وإلى انتهاكاته لوقف اطلاق النار .

إن بلجيكا تؤيد دون تحفظ النهج الذي يتخذه الامين العام ، والمتمثل في مواصلة العملية ، حتى يمكن المجتمع الدولي بهذه الطريقة من التدليل بوضوح على تصميمه على مساعدة الشعب الكمبودي ، على الرغم من عدم تعاون حزب كمبوتشيا الديمقراطية .

ومن ثم ، فإننا نؤيد تمام التأييد مشروع القرار التي سيعتمده المجلس بعد لحظات ، ونناشد حزب كمبوتشيا الديمقراطية أن يتعاون بالكامل مع السلطة الانتقالية ، في اضطلاعها بانشطتها التنفيذية . إن ما يزيد هذا الامر ضرورة واستعجالا أن اتفاقات باريس ما زالت هي السبيل الوحيد الذي سيسمح لكمبوديا بأن تطوي إلى الابد فصلا من أحلك الفصول في تاريخها . وبالنسبة لبلجيكا التي كانت من أوائل من نددوا ، في الامم المتحدة ، بممارسات الماضي غير البعيد في كمبوديا ، يعد هذا الهدف أساسيا ويستحق تاييدها الكامل .

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نود أن نحيي الامين العام وممثله الخاص ، السيد أكاشي ، على ما بذلاه من جهود مكنت مؤخرا من بدء المرحلة الثانية من وقف اطلاق النار في كمبوديا ، وانجاز الوزع العسكري شبه الكامل للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا .

في سياق عملية السلم في كمبوديا ، من الاساسي أن يبرهن المجتمع الدولي على أنه ، على الرغم من عدم تعاون أحد الاطراف الكمبودية ، ما زال مصمما على مواصلة تحقيق الاهداف التي تنص عليها اتفاقات باريس . هذه الاتفاقات مهدت الطريق أمام إمكانية تحقيق الوفاق الوطني . ومع ذلك ، إذا أريد لشعب الخمير أن يتجرأ ويغتنم هذه الفرصة ، وأن يعود اللاجئون إلى ديارهم ، وأن تكون لديهم ثقة في مستقبلهم ، لابد أن يكون الشعب الكمبودي نفسه على يقين مطلق بأن التاريخ القريب لبلدهم لن يتكرر ، وأن الارهاب البشع الذي عانى منه قد أصبح في عداد الماضي بلا رجعة .

من المفزع أن نرى اليوم أن من يضعون العراقيل على طريق عودة الحياة إلى كمبوديا ، هم أنفسهم الذين ، رغم أنشطتهم السابقة ، تتاح لهم الفرصة الان لكي

يقوموا بدور أساسي في بناء بلد ديمقراطي جديد . ولا بد من القيام بكل شيء من شأنه تخليص كمبوديا من ذكرى كابوس الماضي القريب . ولا ينبغي لمجتمع الامم أن يتردد في توجيه رسالة واضحة إلى جميع الاطراف المعنية ، بأن مستقبل كمبوديا لا يمكن بناؤه إلا على أساس التنفيذ الكامل لاتفاقات باريس . وتقرير الامين العام عن كمبوديا واضح بما فيه الكفاية بشأن هذا الموضوع ، وهو يلقي الضوء على رفض حزب كمبوتشيا الديمقراطية الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقات باريس . ونحن نرحب بأن مشروع القرار المعروض علينا يفصح ، بعبارات واضحة ، عن شواغل المجتمع الدولي في هذا الصدد .

إن مجلس الامن يتحمل اليوم المسؤولية الاولى عن كفالة أن يتصرف الموقعون على اتفاقات باريس وفقا للالتزامات التي قطعوها على أنفسهم . ومشروع القرار المطروح علينا يوضح بشكل قاطع لا لبس فيه أن المنظمة العالمية لن تسمح بتقويض قضية السلم في كمبوديا .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعبر عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في كمبوديا الوارد في الوثيقة S/24286 . يتضمن التقرير تحليلا مفصلا لجهود السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا (السلطة) تنفيذا للولاية التي أوكلها اليها مجلس الأمن بقراره ٧٤٥ (١٩٩٢) واضطلاعا بالمهام المنوطة بها تنفيذا للأحكام المختلفة لاتفاقات باريس .

ومما يكتسي قدرا مساويا من الأهمية أن التقرير يسترعي انتباه مجلس الأمن والمجتمع الدولي الى الصعوبات والعقبات التي تواجه السلطة في تنفيذها لهذه المهام بسبب عدم تعاون طرف واحد حدده الأمين العام في التقرير هو حزب كمبوتشيا الديمقراطية .

من المفيد أن نذكر بأن الأمين العام في بيانه أمام المجلس بعد اعتماد القرار ٧٤٥ (١٩٩٢) أكد أن نجاح السلطة وبالتالي استعادة السلم في كمبوديا يعتمد على التعاون الكامل لجميع الأطراف الكمبودية وجميع الأطراف المعنية الاخرى . وكان وفد بلادي أيضا قد أهاب بجميع الأطراف الكمبودية أن تتعاون تعاونا كاملا مع السلطة في اضطلاعها بالولاية الموكلة إليها .

والممثل الخاص للأمين العام في كمبوديا السيد أكاشي ، والموظفون الذين تتالف منهم السلطة يستحقون كل التقدير والدعم منا في مساعيهم للوفاء بولايتهم في ظروف في غاية الصعوبة . نعلم جميعا أن السلطة أنشئت بعد عملية شاقة من مفاوضات استغرقت فترة تجاوزت السنتين ، تشرفت بلادي بأن تكون قد شاركت فيها .

لقد كان التوقيع على اتفاقات باريس ذروة تلك العملية . ونؤمن بأن اتفاقات باريس تشكل الالية المجدية الوحيدة لاستعادة السلم في كمبوديا .

والأمين العام سرد في تقريره عددا من الخطوات التي اضطلعت بها السلطة للاستجابة لشواغل حزب كمبوتشيا الديمقراطية . إنها واردة في التقرير ولذلك لن أخوض في تفاصيلها . ومما يسبب عميق القلق أن حزب كمبوتشيا الديمقراطية لم يتحل بأي استعداد حتى الآن للتعاون والامتثال لطلبات السلطة بالرغم من هذه الجهود .

إن هذا الموقف ستترتب عليه بالتاكيد عواقب وخيمة على عملية إحراز السلم والاستقرار في كمبوديا .

لقد حدد الامين العام بديلين للعمل في هذه الظروف ، وقال ، وأصاب القول مرة أخرى ، إن أفضل بديل يتمثل في مواصلة العملية مما يدلل على إصرار المجتمع الدولي على مساعدة الشعب الكمبودي بالرغم من غياب تعاون أحد الاطراف .

صحيح أيضا أن قدرة السلطة على مواصلة العملية في غياب التعاون الكامل من جانب ذلك الحزب ستضعف ما لم يُتخذ الإجراء اللازم لتصحيح هذا الموقف .

ترى حكومة بلادي أن كمبوديا المستقلة ذات السيادة وغير المنحازة ستساهم مساهمة كبيرة في السلم في منطقة الهند الصينية وفي العالم برمته . لذلك ينبغي تنفيذ التزامات اتفاقية باريس وولاية السلطة تنفيذا كاملا ، واحترام الالتزامات التي تعهدت بها جميع الاطراف في الاتفاقات . يجب على الاطراف الكمبودية الاربعة كلها أن تتعاون تعاونا كاملا مع السلطة بنفس الروح التي تحلت بها عند التوقيع على اتفاقات باريس .

ان عملية الوفاق في كمبوديا تعتمد على المشاركة البناءة والفعالة من جانب جميع الاطراف ويجب أن تستمر دون إعاقة . فعلى نجاح عملية السلام تتوقف الفوائد العملية التي سيحصل عليها كل كمبودي والتي ستأتي من مؤتمر عقد التبرعات في طوكيو الناجح جدا الذي رعته حكومة اليابان .

لذلك يؤيد وفدي مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24320 تأييدا تاما . ونحن على اقتناع بأن الاهداف المحددة في اتفاقات باريس ينبغي تحقيقها في الإطار الزمني المتفق عليه . ونأمل أن الرسالة التي حملها مشروع القرار ستصغي اليها الاطراف المعنية .

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعد وفد بلادي أن ينضم الى عبارات التقدير المعرب عنها للامين العام على تقريره ولاسيما لجهود الممثل الخاص للامين العام ، السيد أكاشي . ان التقرير يحدد بطريقة موضوعية وواضحة

غياب التعاون من أحد الأطراف ، حزب كمبوتشيا الديمقراطية ، مما يشكل عقبة خطيرة أمام الجهود التي بدأت بحماس بعد اتفاقات باريس .

ويحدو وفدي الأمل بأن تنجح جهود المجلس في إقناع حزب كمبوتشيا الديمقراطية بأن ينضم الى هذه المرحلة الحاسمة من العملية التي نعتبرها جوهرية في عملية الوفاق الوطني الحقيقية . فلا مجال لأي طرف ليخرّب العملية كلها . ان شعب كمبوديا لا يستحق الموقف الذي اتخذه الحزب المعني .

نحن على اقتناع بأن السلطة السامية للأمين العام ستسود في أذهان قادة حزب كمبوتشيا الديمقراطية . ان نداءه الى التعاون واضح كل الوضوح . والمجتمع الدولي ، الممثل في مجلس الأمن هذا ، لا يساوره أي شك حول هذا النداء من الأمين العام ، الذي ينعكس في مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده والذي يجب الاستجابة له بالإلحاح الذي تستحقه الحالة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدلي الآن ببيان قصير بصفتي ممثلا للرأس الأخضر .

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الثاني عن السلطة وجهوده لتنفيذ اتفاقات باريس التي ستؤدي الى الاستقرار والسلام في كمبوديا في النهاية . إننا نعلق أكبر الأهمية على ضرورة تنفيذ هذه الاتفاقات في الوقت المناسب .

في هذا السياق نشعر بكثير من القلق لعدم تعاون أحد الأطراف . ونناشد كل المعنيين ، لاسيما حزب كمبوتشيا الديمقراطية ، أن يتعاونوا تعاونا كاملا مع السلطة تسهيلا للتنفيذ الكامل لولايتها .

ان كمبوديا تحملت صعاب الصراع المسلح لسنوات طوال . والسلام الدائم أصبح وشيكا . والزخم الذي تولد عن اتفاقات باريس وجهود المجتمع الدولي لمساعدة الكمبوديين على تحقيق هذا الهدف ، يجب ألا يضيع . ليس هناك من بديل عن الحل السلمي للحالة في كمبوديا .

ان مشروع القرار المعروض علينا نص متوازن نؤيده تمام التأييد ، ونرجو أن يساعد في إزالة الصعاب الحالية التي تواجهها السلطة في تنفيذ ولايتها ، لاسيما الصعاب المتعلقة بالمرحلة الثانية من وقف إطلاق النار . وسنصوت لصالح مشروع القرار هذا .

استأنف وظيفتي كرئيس للمجلس .

أطرح الآن مشروع القرار ، بصيغته المعدلة شفويا ، للتصويت .

أُجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، اكوادور ، بلجيكا ، الرأس الأخضر ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، فنزويلا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ثمة ١٥ صوتا مؤيدا . بذلك يكون مشروع القرار قد أُعتمد ، بصيغته المعدلة شفويا ، بوصفه القرار ٧٦٦ (١٩٩٢) .

لا يوجد متكلمون آخرون لهذه الجلسة . بذلك يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله . سيبقي المجلس المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠